

السنة القادمة: برميك نفط بـ 150 دولاراً؟

ائتلاف الشركات النفطية الكبرى)، وهو ما حمى سوق النفط من هزاتٍ أعنف بكثير من تلك التي شهدتها في الماضي. يقول الخبير النفطي لـ«الأخبار» إنَّ المنطق الناظم لعمل «أوبك» لم يكن محاولة استحصال أكبر ثمن ممكن لبرميل النفط، بل إبقاء الأسعار فوق حدٍّ أدنى يسمح باستمرارية الاستثمار في الانتاج؛ فلا تتوقف الشركات والدول عن تطوير حقول ومصادر جديدة بسبب انخفاض الأسعار، ولا تولد «فجوات زمنية» - أي مراحل طويلة ينعدم فيها الاستثمار النفطي بسبب الأسعار المتهاودة، ينتج عنها فترة موازية، بعد سنوات، لا يدخل فيها أي انتاج جديدٍ إلى السوق.

هذا، تحديداً، هو ما يحصل اليوم، يؤكد المسؤول النفطي، مع تخلي «أوبك» عن دور «الكارتيال» (وهو دورٌ كان قد تآكل تدريجياً بسبب الانتاج الكبير من خارج دول المنظمة)، وسياسة دول الخليج، ابتداءً من عام 2014، بإغراق السوق والاستغناء عن «قدرة الانتاج الاحتياطية»، التي طالما مثلت الوسيلة الأساس للتأثير على الأسعار والتحكم بكمية النفط المعروضة. حين انهارت الأسعار، توقف الاستثمار تقريباً في مشاريع نفطية جديدة، وهو ما تظهره حسابات الشركات الكبرى والانخفاض الهائل في ميزانياتها الاستثمارية (وأكثر هذه الميزانيات موجهٌ للحفاظ على مستوى الانتاج الحالي وتعويض الانحدار الطبيعي، وليس إضافة موارد جديدة). في غياب «ناظم مركزي» كـ«أوبك»، سُمح للأسعار بالانهيار إلى درجة تجعل الخوض في أي مشروع جديد أمراً غير منطقيٍّ، ومن المستحيل أن توافق عليه المضارفين وتمويله. تمَّ إكمال المشاريع التي كانت في طور الإنشاء وقد شارفت على الاكتمال، في العراق وكازاخستان مثلاً، وتمَّ شطب الباقي ونسيان المشاريع الضخمة التي كانت في مراحل التخطيط، كالحفر في المياه العميقة مقابل البرازيل أو في الدائرة القطبية. لا أحد يشعر، إلى اليوم، بأثر غياب الاستثمار لأننا ما زلنا نشهد، رغم انهيار الأسعار، افتتاح مشاريع تمَّ البدء ببنائها في مرحلة «الطفرة». ولكن هذا الدفق سينتهي، أو هو شارف على الانتهاء، وستندخل قريباً في مرحلة تدوم لسنوات لا يوازي نمو الانتاج فيها نمو الطلب على النفط. حين يتحقق هذا السيناريو، وهذا، بحسب الخبير النفطي، مسألة وقت لا أكثر، سيكون الأوان قد فات لاستدراك الأزمة، ولن تكون هناك من وسيلة لمنع الأسعار من التخليق (حتى لو ارتفع الطلب على النفط والأسعار اليوم، وابتدأنا ببناء مشاريع نفطية جديدة غداً، فالأمر سيستغرق سنواتٍ لتلبية الطلب الزائد).

المسألة لا تحتاج إلى انتعاش اقتصادي في الغرب أو آسيا يرفع الاستهلاك بشكل كبير ومفاجئ، يضيف المصدر لـ«الأخبار». حتى لو ظل الاقتصاد كما هو، فهناك نمو طبيعي للاستهلاك في الصين والهند، أقله بسبب الزيادة السكانية، وهناك الانحدار السنوي لانتاج حقول النفط حول العالم، والذي يتعين استبداله، وهو يوازي وحده سبعة ملايين برميل يومياً (أي أكثر بكثير من كامل انتاج النفط الصخري الأمريكي في قمته). حين يقترب الاستهلاك العالمي من حدود الانتاج، وتكتشف السوق أنه لا توجد مشاريع جديدة «في الأنبوب» لسنوات قادمة، ولا طاقة انتاج احتياطية يمكن الاستعانة بها لامتصاص الطلب، من المفترض أن ترتفع الأسعار بشكلٍ حادٍ وسريع.

مرحلة جديدة؟

ما يجري اليوم، أذاً، هو في ظاهره سوقٌ نفطية راکدة ولكنة، في العمق، يشبه اصطدام سيارتين، تراه على وشك الحدوث أمامك، ولكن ما من وسيلةٍ لمنعه. هذه النبوءة، لو كانت صحيحة، يمكن أن تفيد مضارب البورصة الذي يراهن على ارتفاع أسعار السلع وانخفاضها، ولكنّها لن تنفع شركات النفط نفسها، حتى ولو اقتنع اداريوها بأن الأسعار تتجه إلى انفجار: الوضع المالي لأكثر هذه الشركات سيبيء للغاية وديفاتها مثقلة بالديون، والمصارف لن تقرضها مليارات الدولارات في ظل أسعار نفطٍ متهاودة. أما في الدول المنتجة، فقد أجبر انخفاض الأسعار الحكومات على توجيه أكثر مدخولها النفطي لتغطية الميزانية، ولم يتبقَّ من فائض للإستثمار. حين ترتفع الأسعار مجدداً ويعود الإستثمار «منطقياً»، سيكون الوقت قد فات، كما شرحنا أعلاه، وأي إجراءات تؤخذ حينها (أو اليوم حتى) لزيادة الانتاج ستستلزم سنواتٍ قبل أن تترجم في الواقع.

باستثناء مرحلة قصيرة في بداية عهد النفط، كان للسوق النفطية، على الدوام، «منسق مركزي». «الأخوات السبع» بدايةً، أي الشركات الغربية الكبرى المهيمنة، التي كان مسؤولوها يجتمعون بشكل دوري، فيقزرون كميات الانتاج ومصادره والسعر البنغي فرضه. ثم انتقلت هذه المهمة إلى «أوبك»، التي خسرتها بالتدريج. اليوم، في غياب «كارتيال» أو تنسيق يدخل قدراً من «العقلانية» إلى عمل السوق، سيتصرف برميل النفط كما تتنبأ النظرية الاقتصادية لسلعة من هذا النوع: ارتفاع حاد في السعر وأزمة، يليها ركود وكسادٍ طويلان. تعدنا هذه السردية بأن نتحصّر، قريباً، لخصّةٍ سعرية أعنف بكثير من أزمة الـ73 أو أي سابقةٍ نألّفها، وتكون فاتحة مرحلةٍ جديدة في عصر النفط. يقدر المسؤول النفطي بأن سعر 200 دولار قد لا يكون مستغرباً بعد 18 شهراً من اليوم، أما تأثير حدث من هذا النوع على الوضع السياسي في الشرق الأوسط، وسلوك الدول الغربية في المنطقة، فهو ما لا يمكن تقديره.

عامر محسن

سعر النفط اليوم يقلّ عن خمسين دولاراً للبرميل، أي نصف ما كان عليه قبل عامين. الأسواق المالية تعتبر أن سوق النفط ما زالت في «تخمة»، وأنَّ العرض لا يزال كبيراً نسبةً إلى الطلب. أضف إلى ذلك الصعود المستمر للطاقات البديلة، وعزوف الشركات النفطية عن الاستثمار في الانتاج، ويصبح من السهل أن نفهم لماذا لا تتوقع الأسواق عودة برميل النفط إلى قيمته أيام «الطفرة» في أي وقت قريب. إلا أنَّ هناك من يحمل تحليلاً مخالفاً، ويصرّ على أنّنا نشهد تكوّن الظروف المثالية لقفزة في أسعار النفط، وأنها ستحصل أقرب ممّا نتوقع، وستكون سريعةً وعنيفةً ولا مجال لعكسها. خبير نفطي شغل مراكز عالية وحساسة في شركات عالمية كبرى تحدّث إلى «الأخبار» عن احتمال الانفجار النفطي القادم (هو يعتبره مسألة محسومة ويتكلم عنه بصيغة المؤكّد)، محاججاً بأنَّ أسباباً بنوية ستولد الأزمة وتجعلها من طبيعة تختلف عن أي دورةٍ سعريةٍ سبقتها. السطور التالية هي شرحٌ ملخّصٌ لهذه الفكرة.

النفط: سلعة غير «مرنة»

بدايةً، هناك مصطلحٌ اقتصادي بسيط ولكنّه جوهريٌّ بالنسبة إلى هذا النقاش. المصطلح هو «مرونة العرض نسبةً إلى الأسعار»، وهي خاصيةٌ تختلف بين سلعةٍ وأخرى. «مرونة العرض» لسلعةٍ ما تعني ببساطة: إذا ما تغيّرت أسعار هذه السلعة في السوق بسبب تغيّر العرض والطلب، فما هو مقدار «المرونة» في رفع أو خفض العرض (أو الانتاج) الخاص بهذه السلعة لكي يتماشى مع الأسعار؟ من هذه الزاوية، هناك سلعٌ مرنة للغاية، يمكن رفع أو خفض انتاجها بشكلٍ شبه لحظي للاستجابة لأي تغيّر في السوق، كبعض الالكترونيات الخفيفة والمنسوجات (إذا ما ارتفع سعر صنّفٍ معيّن من الثياب، يمكن أن يزيد المصنّع انتاجه بشكلٍ سريع، وإن انخفضت الأسعار، فمن السهل تحويل الانتاج إلى سلعٍ أخرى أو خفضه من دون كلفة كبيرة - فجزءٌ أساسي من عملية الانتاج يدوي، وآلات النسيج ليست باهظة الكلفة ولا تحتاج لأن تعمل على الدوام بكامل طاقتها). لهذا السبب، لا تحصل «فورات» في أسعار «الجينز» مثلاً، ولا يصبح فجأةً سلعةٌ نادرة تنفق الناس في طوابير لشراؤها. هناك، في المقابل، سلعٌ «متوسّطة المرونة» من جهة العرض، كالقمح والذرة وبعض المنتجات الزراعية: يحدث موسمٌ سيئٌ على المستوى العالمي، فينخفض الانتاج وترتفع الأسعار، ولكن ذلك سيحفّز المزارعين، السنة القادمة، لزراعة مساحاتٍ أكبر من هذه السلعة وسدّ فجوة الطلب. وقد يتوالى أكثر من موسمٍ قحطٍ فترتفع الأسعار بشكلٍ كبير، ولكن هذا نادر، وعلى المدى البعيد، سنظلّ الفوارق في سعر القمح ضمن هامشٍ معيّن، وسيلحق حجم المحصول أسعار السوق، طالما لم تحدث تغيّرات بنوية غير متوقعة - في المناخ مثلاً. المغزى هنا هو أنّ «مرونة الطلب» تساهم في تحديد شكل دورة الأسعار في قطاع ما، وهل تكون مراحل الارتفاع والهبوط معتدلة وقصيرة، أم متطرّفة وقاسية؟

من جهةٍ أخرى، هناك سلعٌ معروفة بأنَّ العرض فيها «قليل المرونة»، إلى حدٍّ استثنائي، أبرزها النفط. من الممكن تعداد أمثلة أخرى على هذه السلعة، كشرائح الذاكرة التي تستخدم في الهواتف الذكية أو معالجات الكمبيوتر. وهذه كلها، كالنفط والغاز، تستلزم استثماراً أولياً هائلاً ومصانع تكلف مليارات الدولارات، يستغرق بناؤها فتراتٍ طويلة (أربع أو خمس سنوات على الأقل لإنشاء مشروع نفطي كبير أو معمل شرائح الكترونية) وهي، حين تبدأ الانتاج، ليس من المنطقي لها أن تتوقّف، بل هي «مجبّرة» على العمل بكامل طاقتها بغض النظر عن حالة الأسعار. هذه الصناعات، لو تركت السوق على غاربها، معرّضة على الدوام لهزاتٍ سعريةٍ كبرى: تدخل عدة مصانع لشرائح الكمبيوتر السوق في الوقت نفسه، فيفيض العرض على الطلب بكثير، وتنكسر الأسعار، وقد تظلّ كذلك لسنوات حتى يستوعب النمو الطبيعي للاستهلاك فائض الانتاج. ولكن، حين يرتفع الطلب أخيراً، ستنفجر الأسعار لأنه ما من امكانية لتلبية الطلب الزائد بشكلٍ فوريٍّ، وقد تظلّ الأسعار مرتفعةً لسنوات حتى ينتهي بناء خطوط تصنيع جديدة تضخ منتجها في السوق. المعادلة نفسها تنطبق على سوق النفط، حيث يستلزم الحقل النفطي سنوات عديدة قبل بدء الانتاج فيه، وحين تبدأ بالضحّ، فأنت لا حافظ لديك للحدّ من مبيعاتك (حتى ولو كان المشروع بمجملة خاسراً والأسعار منهارة، فإن خفض الانتاج لن يعني إلا مزيداً من الخسارة ومدخولاً أقل، وابتدأنا لا تؤثر بمفردك على حالة السوق).

نهاية الكارتيال: انطلاق دورات الأزمة

لهذه الأسباب، كانت أسواق النفط والبتروكيمياويات وأمثالها تميل غالباً إلى نمط «الكارتيال»، حيث يتمّ التحكم بالأسعار بشكلٍ مركزيٍّ عبر تنسيق كمّية العرض في السوق وتحديدّها، وعبر الاحتفاظ بقدرة انتاج احتياطية، غير مستخدمة، من الممكن توظيفها - أو حجبها - لتلبية أي زيادة مرحلية في الطلب من دون إحداث خصّة في الأسعار. هذا، تحديداً، هو الدور الذي كانت تلعبه «أوبك» حتى فترةٍ قريبة (وقبلها، حتى الستينيات،

الحريرى . عون؟

عن لبنان، والحريرى ليس مقيداً بموقف السعودية فحسب في ما خصّ موضوع الجنرال عون». وتؤكد المصادر أن «الحريرى يحتاج إلى الدعم السعودى طبعاً للسير بعون رئيساً، لكنه لن يسير بالتسوية وحده، إذا لم يجد أن كل القوى السياسية تدعمه في هذا الخيار، فضلاً عن تحضير شارع له خطوة كهذه، وهذا عكس الواقع الآن».

برى للسيرة: أنت تقطع طريق الحريري إلى رئاسة الحكومة

وتضيف المصادر أن «الاتصالات الأخيرة بين وسطاء الحريري وعون كانت هامشية، ولا يمكن أن تنتج تسوية». وتلمح المصادر إلى أنه «فضلاً عن غياب الرضى أو الرضى السعودى لعون، لدى الحريري أزمة داخل التيار حول عون ولديه أزمة بزى والنائب سليمان فرنجية والنائب وليد جنبلاط، الذي وإن أعلن أنه يؤيد عون لكسب الوقت وقضى أي اشتباك مع الجنرال، لكنه وقت الجد سيكون في الفريق الأخر».

هي إذاً أزمة مركبة لدى فريق الحريري وتيار المستقبل، تمنع اللبنانيين من اقتناص فرصة التسوية الداخلية اللبنانية والوصول إلى ملء الشغور في رئاسة الجمهورية، في الوقت الذي تشغل فيه الدول الكبرى والإقليمية بإدارة الحرب على الأرض السورية والعراقية واليمنية، وصولاً إلى...

أوكراينا! أميناً، أعلن الجيش اللبناني أمس قيام مواقعه في وادي حميد في جرد بلدة عرسال المحتلة من قبل الجماعات الإرهابية، بإطلاق النيران على مسلحين حاولوا التسلسل من الجرد باتجاه البلدة، من دون إعلان تفاصيل أخرى.

(الأخبار)

طرف في تيار المستقبل ينتظر عودة الحريري من إجازته إلى بيروت هذا الأسبوع، وما وصل إلينا، أن هؤلاء يتوقعون أن يكمل الحريري بالمسار الذي بدأه في آخر تواصل بين القنوات في المستقبل والنيان». إلا أن المصادر لا تتابع في التفاؤل، خصوصاً حول ما يتردد عن «سوء علاقة الحريري بالسعودية»، وانتظار الحريري للإشارات السعودية، في وقت يزداد فيه «الجفاء» بين الطرفين أو «ارتفاع منسوب عدم الاكتراث السعودى للحريرى ولبنان».

من جهتها، تؤكد مصادر وسطية لـ«الأخبار» أنه «لم يطرأ أي تعديل على موقف الحريري أو السعودية»، لافتة إلى أن «السعوديين منشغلون



الزعامة!

هذه التساؤلات»، لكن الوقوف عندها يقود إلى نتائج متعددة: أولاً، إذا قررت المملكة العربية السعودية شراء شركة «سعودى أوجيه»، الممول الأول لكل مشاريع الحريري، فهذا يعني أن العلاقة الاقتصادية بين الحريري والمملكة قد انتهت، وبالتالي فهو بات مجبراً على البحث عن سوق عمل لاستثماراته، وربما تكون تركيا وجهته.

ثانياً: تبقى العلاقة مع تركيا أكثر استقراراً، في ظل التخطيط الذي تعيشه المملكة العربية السعودية في المنطقة، وبالتالي يمكن الحريري أن يرى في الأتراك حاضنة بديلة عن النظام السعودى. بما معنا، أن ينقل الحريري جزءاً من أوراقه السياسية إلى الساحة التركية، بحثاً عن مكتسبات لم تعد المملكة قادرة على توفيرها. ثالثاً: بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ضد نظام اردوغان، وإلى جانب الدور

السياسى والعسكرى الذى تؤديه فى سوريا، تعتقد تركيا أنها باتت فى حاجة إلى موطنٍ قدم فى عدد من الدول ومنها لبنان. وهى اليوم على قناعة بأن الطريق إلى لبنان سالكة أمامها، وفى ظل محاولة مصر الدخول على خط الأزمة السياسية فى لبنان، من دون أن يكتب لمبارتها النجاح.